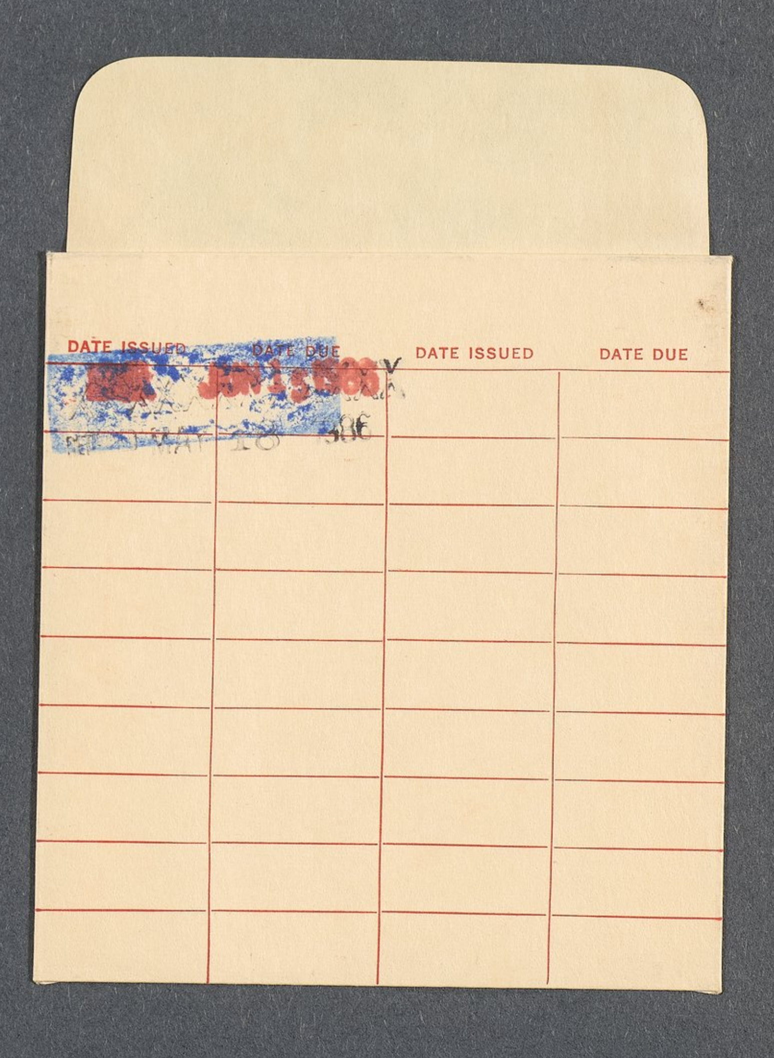
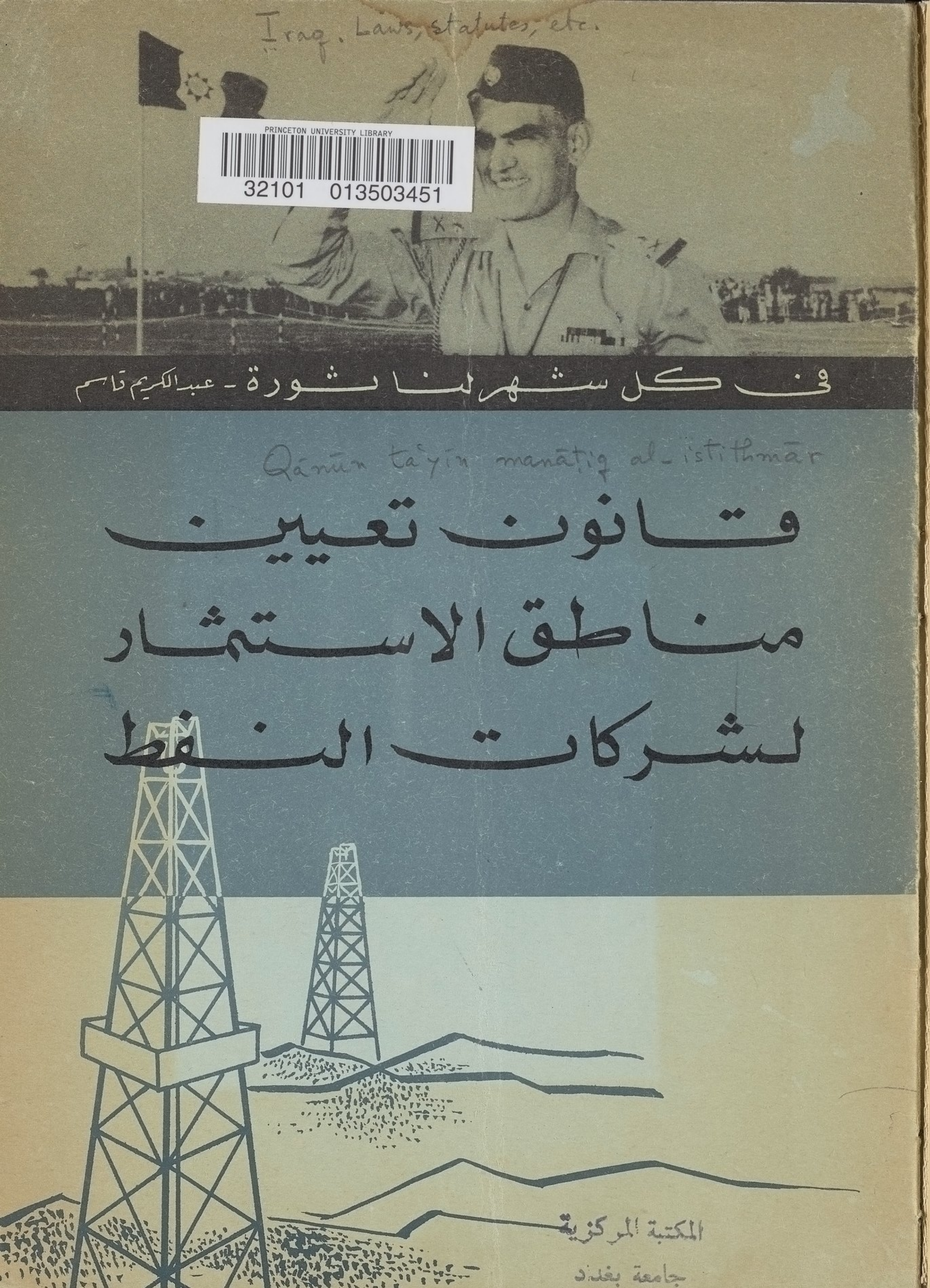
IRAQ. LAWS, STATUTES, ETC.
QANUN TA'YIN MANATIQ AL-
ISTITHMAR


DATE ISSUED
DATE DUE
DATE ISSUED
DATE DUE



في كل شهر لنا ثورة - عبد الكريم قاسم

قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط



الاسباب الموجبة

لقانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١

١ – لقد كان نفط العراق بعد الحرب العالمية الاولى مطمح انظار الطامعين من المستعمرين وموضوع تنافس شديد بين حكومات دول الحلفاء فى تلك الحرب وشركاتهم الكبرى ومن ثم موضع الاتفاق والترابط بين هذه الشركات لاحتكار هذا النفط لهم دون غيرهم ولاستغلاله باسوأ الشروط وأبخس الاثمان دون الالتفات الى مصلحة الشعب فى العراق المحتل فأدى كل ذلك الى تأخراستثمار هذه الثروة الطبيعية المهمة وحرمان اصحابها الاصليين من الفوائد العادلة المرجوة منها فى قطر كان ولا يزال بأشد الحاجة الى الموارد الكثيرة لاعماره وانتشال شعبه الذي عانى من الفقر والبؤس مدى اجيال عديدة ولقد جرى هذا التعسف بحق العراق فى عهد لم يكن فيه يملك زمام امره كدولة مستقلة متحررة من النفوذ الاستعماري بل كان العراق تحت الانتداب البريطاني المباشر او النفوذ البريطاني بسبب المعاهدات غير المتكافئة والقواعد العسكرية الى جانب شتى وسائل الضغط السياسي واستغلال الازمات الاقتصادية والعجز فى الميزانية العامة .

لقد منح الامتياز الاول لاستثمار النفط فى العراق الى شركة النفط التركية (التي بدل اسمها الى شركة نفط العراق فى سنة ١٩٢٨) باتفاق مباشر بين الحكومة العراقية الخاضعة انذاك الى الانتداب البريطاني المباشر وبين تلك الشركة دون ان يسبق ذلك عرض على الشركات العالمية الاخرى بحجة وجود وعد غامض منح لشركة النفط التركية من قبل الحكومة العثمانية قبل الحرب العالمية الاولى فى حين انه لولا الحكم البريطاني المباشر فى العراق حينذاك لم تكن اية حكومة ذات سيادة لتعترف بمثل هذا الحق الغامض لتلك الشركة وتمنحها امتيازا هاما باتفاق مباشر دون الحصول على عروض اخرى من جهات مختلفة .

ومن هنا ، من هذا العمل غير الشرعي بدأ دخول شركات النفط الاحتكارية الى العراق حيث امتدت سيطرتها تدريجيا الى جميع اراضيه .

ان ذلك الامتياز بالرغم من فقدان شرعيته وبالرغم من وجود الغبن والاجحاف فى شروطه واحكامه الاساسية بالنسبة لمصلحة العراق فأنه قد تضمن ناحية واحدة تلائم القاعدة الاعتيادية المتبعة فى كيفية منح منطقة الامتياز لاستثمار النفط . وهي ان يكون التحري عن النفط واستثماره محصورا بقطع صغيرة لكل شركة من الشركات المختلفة التي تلتزم بالتزامات معينة فيما يخص

مقادير الحفر والمدة التي يجري فيها وغير ذلك من الالتزامات التي تضمن الاسراع فى التحري والاستثمار والتي ان لم تقم بها الشركات تصبح امتيازاتها عرضة للالغاء ، وعلى هذا الاساس منحت شركات نفط العراق حق التحري والاستثمار فى (٢٤) قطعة مستطيلة مساحة كل منها (٨) أميال مربعة أي كان مجموع مساحة منطقة التحري والاستثمار (١٩٢) ميلا مربعا فقط على ان تقوم خلال مدة محددة بالحفر بمقياس لا يقل عن كميات سنوية معينة كحد ادنى وان لم تفعل يصبح الامتياز ملغيا .

على ان الشركة لم تقم بتنفيذ حتى هذه الشروط التي تميل قليلا الى جانب ضمان حق العراق ولم تف بجميع التزاماتها فيما يتعلق باختيار القطع المستطيلة وكميات الحفر وحينما اوشك امتيازها ان يكون عرضة للالغاء استطاعت بما لدى حكومتها البريطانية من نفوذ آنذاك ان تحصل على تمديد للمدة المحددة لتنفيذ التزاماتها سنة اخرى ثم استطاعت للسبب المذكور نفسه ان تغير شروط الامتياز الاساسية بحيث رفعت منه قاعدة تحديد التحرى والاستثمار بقطع صغيرة ورفعت منه الالتزامات التي تعهدت بها الشركة فيما يخص المدد وكميات الحفر ورفع منه حق العراق بالغاء الامتياز عند عدم ايفاء الشركة بتلك الالتزامات واصبح حق الاستثمار والتحري يسرى حتى نهاية مدة الامتياز الى مساحة قدرها ٩١الف كيلومتر مربع بدلا من نحو ٤٩٧ كيلومتر مربع اي ما يعادل (١٩٢ ميل مربع) دون ان تتنازل عن اي قسم منها فى كل فترة من الزمن كما هو المعتاد ودون ان تكون هناك اية ضمانات فيما يتعلق بسرعة التحري وكميات الحفر .

ان الحكومة العراقية آنذاك كانت قد منحت شركة اجنبية اخرى هي شركة استثمار النفط البريطانية (بى٠ او٠ دى) امتيازا آخر يضم كذلك منطقة واسعة تبلغ مساحتها نحواً من (١٠٧٠٠٠) كيلومتر مربع تقع الى غربي دجلة وشمال خط عرض ٣٣ للتحري عن النفط واستثماره بقصد ادخال عنصر جديد ينافس شركة نفط العراق غير ان هذا القصد بالذات اقلق اصحاب شركة نفط العراق فعملت على احباطه بقيام اصحاب شركة نفط العراق بشراء جميع اسهم شركة استثمار النفط البريطانية واستولوا على امتيازها ايضا بهذه الوسيلة وغيروا اسمها الى (شركة نفط الموصل) التي يمتلكها اصحاب شركة نفط العراق بالنسب نفسها التي يمتلكون بها اسهم شركة نفط العراق .

وفى سنة ١٩٣٨ منحت شركة نفط البصرة وهي شركة يمتلكها ايضا المساهمون انفسهم فى شركة نفط العراق امتيازا واسعا يضم ما تبقى من الاراضى العراقية التي لم تكن مشمولة بامتياز ما فى ذلك الحين للتحري عن

النفط واستثماره بشروط مشابهة للامتيازين الآخرين وتبلغ مساحة المنطقة المشمولة بهذا الامتياز (٢٢٦٠٠٠) كيلومتر مربع وبذلك اصبحت جميع مساحة العراق البالغة نحوا من (٤٥٠٫٠٠٠) كيلومتر مربع (ماعدا منطقة صغيرة تقع عند الحدود الايرانية كانت قد منحت لشركة نفط خانقين التي كانت تمتلكها شركة النفط الانكلو ايرانية) بعهدة جماعة واحدة من الشركات الاحتكارية الكبرى وفقا لامتيازات متشابهة يمتد امدها الى بعد سنة ٢٠٠٠ ميلادية دون أى تنازل عن الاراضى غير المستثمرة ودون اى ضمان للتحرى عن النفط خلال مدة معينة فى هذه الاراضى الشاسعة التى تضم مساحة العراق بأكملها فى حين ان الشركات تتخذ من هذه المناطق احتياطا مجمدا دائميا يدعم مكانتها النفطية فى العالم ويهدد بالخذلان مساعى البلدان التى تتوق لاستثمار مواردها النفطية وفق ما تمليه عليها المصلحة الوطنية .

٢ ـ مما لا ريب فيه ان خضوع حكومات العهد المباد للنفوذ البريطانى وتوجيهاته وتساهلها مع شركات النفط الاحتكارية من جهة واتفاق هذه الشركات على اقتسام حصص الشركات التى تحصل على امتيازات استثمار النفط فى العراق بنسب معينة وعلى الامتناع عن منافسة بعضها البعض فى الحصول على مثل هذه الامتيازات فى العراق وفى منطقة الدولة العثمانية السابقة من جهة اخرى ساعد كثيرا على الوصول الى هذه النتيجة السيئة التى حصرت حقوق التحرى عن النفط واستثماره فى اراضى العراق جميعها بجماعة واحدة من الشركات الاحتكارية لقاء ثمن بخس ووفق شروط يسودها الغبن والاجحاف مما ادى الى تأخر عمليات التحرى عن النفط واستثماره فى العراق واوقع بمصلحة العراق ضررا بالغا من وجوه عديدة .

فمنذ بدء شركات النفط باعمالها فى العراق فى سنة ١٩٢٥ لم تقم بالحفر الا بمعدل (٥٦٢٦٨) قدما سنويا حتى نهاية سنة ١٩٥٧ ولكنها منذ قيام ثورة ١٤ تموز فى سنة ١٩٥٨ ومفاتحة الشركات على اثر ذلك بضرورة تنازلها عن الاراضى غير المستثمرة قامت بالحفر بمعدل (١٥٧٧٨٣) قدما سنويا وكان مقدار الحفر الذى قامت به فى سنة ١٩٦٠ (٢٤٨٥٥٠) قدما مما يدل على ان تهاون الشركات فى التحرى عن النفط واستثماره لم يكن مبعثه فقدان الامكانيات اللازمة لذلك أو أية عوامل فنية او اقتصادية اخرى بل كان مبعثه عوامل تتصل بمصالح الشركات التى لم تكن لترغب فى توجيه نشاطها فى استثمار النفط الى هذه البلاد وبسبب ذلك لم تقم الشركات فى استثمار النفط فى العراق بالمقياس الذى يتناسب مع مقدار الثروة الطبيعية فى بلادنا . فمنذ اكتشاف النفط فى سنة ١٩٢٧ حتى سنة ١٩٥٠ لم يزد الانتاج السنوى عن ٦٫٥ ملايين طن ولم يأخذ بالنمو بعد ذلك الا ببطء وتحت ضغط بعض الشركات المساهمة وهو حتى فى هذا الوقت لا يتناسب مع كميات الاحتياطى الثابت والاستثمار المعقول .

٣ ـ ازاء هذا الوضع المجحف بمصلحة الشعب وازاء كثير من عوامل الغبن فى احكام الامتيازات وتطبيقها بما يضمن ويحقق مصلحة الشركات على حساب مصلحة العراق نتيجة لتساهل وتهاون حكومات العهد المباد بحقوق الشعب فان حكومة الثورة جعلت من اول مهامها معالجة هذا الوضع فبدأت بمفاوضة الشركات منذ خريف سنة ١٩٥٨ لتصحيح هذه الامور بما يضمن مصلحة الشعب ومصالح الشركات المشروعة . غير ان الشركات لم تستجب لمطاليب العراق العادلة بالرغم من امتداد المفاوضات مدة تزيد على ثلاث سنوات تحلت الحكومة العراقية خلالها بالصبر والاناة بقصد الوصول الى اتفاق مرض مع الشركات غير ان هذه الشركات لم تكن لتدرك تطور الاوضاع والظروف السياسية والاجتماعية فى العراق وفى العالم اجمع سواء كان فى شؤون النفط او فى الشؤون العامة الاخرى مما يجعل أحكام تلك الامتيازات غير ذات موضوع بالنسبة لهذه الظروف والاوضاع كما يجعل الحكومة العراقية بمركز يخولها شرعا تصحيح تلك الاحكام بوجه يضمن رفع الغبن والاجحاف منها ويكفل للشعب العراقي حقوقه العادلة ولهذا فقد اضطرت وزارة النفط بتاريخ ١٠/٤/٩٦١ بعد انقطاع المفاوضات على اصدار البيان التالي :

اولا ـ كان من اهداف ثورة ١٤ تموز الخالدة انقاذ الشعب من براثن الاستعمار وانتزاع حقوقه كاملة غير منقوصة والتخلص من كل امر يمس باستقلال العراق السياسي والاقتصادي ورفع الغبن الذي لحق بالوطن نتيجة لتساهل حكام العهد المباد فى حقوق الوطن وفى ثروات البلاد وفى عقد الاتفاقيات الجائرة ومنح امتياز النفط للاجنبي جزافا وتخاذل حكام العهد المباد امام الشركات صاحبة الامتياز بحيث لم يقتصر الغبن على طبيعة الامتيازات بل شمل تطبيقها الامر الذي فرط بحق الشعب فى الاستفادة العادلة من ثروته النفطية واضاع الحق الطبيعي للعراق وبعد قيام الثورة المباركة فى ١٤ تموز ١٩٥٨ قامت حكومة الثورة التي تعمل لمصلحة الشعب بدراسات مستفيضة لاحكام الامتيازات الجائرة لشركات النفط والمشاكل الناجمة عن تطبيقها وقد توصلت الى القضايا التي ينبغي حلها مع الشركات بالمداولات بشكل يؤمن مصلحة الوطن ولا يفرط بحقوق الشعب وحددت هذه القضايا كما يلي :

١ ـ احتساب كلفة انتاج النفط والعناصر التي تتألف منها لضمان حق العراق .

٢ ـ طريقة تعيين الاسعار التي تحتسب بموجبها عوائد العراق من النفط .

٣ ـ الغاء الخصم الذي تتقاضاه الشركات .

٤ ـ تعيين المدراء العراقيين واشراكهم فى مجالس ادارة الشركات فى لندن واشراف الحكومة العراقية على مصاريف الشركات بما يضمن مصلحة العراق .

٥ ـ تعريق وظائف الشركات تدريجيا ٠
٦ ـ تخلى الشركات عن الاراضى غير المستثمرة تمهيدا لاستفادة العراق منها ٠
٧ ـ تنازل الشركات عن الغاز الطبيعى الفائض عن حاجة الحقول النفطية وحقول الغاز الاخرى والحيلولة دون قيام الشركات جزافا بالاستمرار على حرق الغاز مع علمها بضياع ثروة العراق بدون مقابل ٠
٨ ـ ضمان استخدام الناقلات العراقية فى نقل النفط العراقى ٠
٩ ـ وجوب مساهمة العراق فعلا فى رأس مال الشركات بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ من المجموع العام ٠
١٠ـ وجوب زيادة حصة العراق من عوائد النفط ٠
١١ـ دفع العوائد بعملة قابلة للتحويل تضمن مصلحة العراق ٠
١٢ـ رفع الغبن والضرر الذى اصاب الجانب العراقى بسبب جور الاتفاقيات ونصوصها غير الواضحة التفسير ٠

ثانيا ـ ولما كانت حكومة الثورة راغبة فى حل مشاكلها مع الشركات واستخلاص حقوق الشعب منها بصورة سلمية وودية وبنية طيبة من جانبها فقد بادرت بدعوة ممثلى شركات النفط منذ تاريخ ٢٠/٨/٩٥٨ الى التفاوض وايجاد حل عادل للخلافات القائمة ورفع الغبن الذى تضمنته امتيازاتها ٠

وقد استمرت المفاوضات ولم تنقطع بين الطرفين رغم تعنت الشركات حوالى الثلاث سنوات عقد خلالها (٢٨) اجتماعا مع مقابلات اخرى غيرها حيث تبين بنتيجتها ان شركات النفط لازالت تفكر بنفس العقلية التعسفية الاحتكارية التى دأبت على التفكير بها منذ حصلت على امتيازاتها فى العهد المباد ولم تزل غير مدركة لتطور الوضع فى العراق او تقدم صناعة النفط نفسها وغير مدركة لحقوق الشعب العادلة ٠ ولقد اتسم موقف الوفد المفاوض العراقى ازاء ذلك بروح من الصبر والحكمة والحلم وطول الاناة وبالنيات الطيبة فى سير المفاوضات ولكن ذلك لم يجد نفعا مع الشركات ولم يحملها على تغيير موقفها رغم الجهود المضنية التى بذلها الجانب العراقى فى تبادل وجهات النظر لاقناع الشركات بوجوب الاعتراف فى حق العراق العادل وتذليل العقبات التى كانت تعترض سبيل المفاوضات ٠ لقد اشرف سيادة الزعيم الامين عبدالكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة على الاجتماع الذى عقد بين الوفدين المتفاوضين بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٠ فى مقره بوزارة الدفاع واوضح سيادته لوفد الشركات المفاوض وجهات النظر العادلة النهائية لحكومة الثورة التى جاءت لخدمة الشعب بشأن المواضيع التى يجرى بحثها وطلب سيادة الزعيم الامين من الوفد الاجابة عليها وعدم اطالة المفاوضات ولكن وفد الشركات التمس امهاله بالرجوع الى مجالس اداراتهم ووعد بالعودة بالردود المطلوبة بعد فترة وجيزة ٠

ثالثا ـ وعند عودة الوفد واستئناف المفاوضات الاخيرة تبين بصورة واضحة وجلية بان موقف الشركات من هذه القضايا لم يزل متعسفا بحق العراق وانها تتعمد المماطلة والتسويف بقصد كسب الوقت للتحرى وللاستثمار بالمناطق الغنية بالنفط ولتنفيذ اغراضها دون الالتفات لمصلحة الشعب او لوجهة النظر العادلة التى ابداها الجانب العراقى مرارا وتكرارا وكأنما هى صاحبة الحق فى الاستفادة من ثروات العراق دون اهل البلاد فهى لاتبدى استعدادا للاستجابة للمطاليب المشروعة العادلة التى تقدمت بها الحكومة العراقية ، ونظرا لهذا التعمد فى اطالة المفاوضات دون جدوى ولموقف الشركات المتعسف الذى يضر بمصلحة العراق فقد اخبر سيادة الزعيم الامين عبدالكريم قاسم وفد الشركات المفاوض فى اجتماع يوم ٦/٤/٩٦١ بان الشركات لا يمكنها بعد الان التفريط بحقوق الشعب فى العراق ولا يمكنها التلاعب بمقدراته وعليها ان توقف عمليات التحرى والحفر خارج مناطق النفط المستثمرة فعليا حتى يتم التوصل الى اتفاق عادل بين الطرفين يضمن حق الشعب ويوقف الشركات عن الاستغلال والاحتكار غير المشروع ولقد انذر سيادة الزعيم الامين الشركات فى الوقت نفسه بعدم المساس من قبلها بانتاج النفط او تقليله او بتطويره فى الحقول المستثمرة حاليا باية صورة كانت وبعكس ذلك تقوم حكومة الثورة بأتخاذ اجراءات اخرى لضمان مصلحة الجمهورية الخالدة وسوف تذاع وتنشر محاضر الجلسات على ابناء الشعب ليطلع عليها ويقف بنفسه على مدى تعسف الشركات واصرارها على المضى فى احتكارها وتجاهلها حق العراق المشروع الذى طالب به الوفد العراقى فى سير المفاوضات بنيات طيبة وبكثير من الحلم والصبر لضمان حق العراق الذى لا يضيع مطلقا .

رابعا ـ وتود الحكومة العراقية ان تعلن بهذه المناسبة بأنها تلتزم بالعهود والمواثيق ولكن وفق مصلحة الوطن وانها تأسف للموقف المتعسف المخجل من قبل شركات النفط الاحتكارية وتماديها مدة ثلاث سنوات فى المراوغة واطالة المفاوضات دون جدوى واصرارها على ضياع حق العراق رغم النيات الطيبة والصبر والحكمة وطول الاناة التى أبداها الجانب العراقى صاحب الحق المشروع فى المفاوضات وتود الحكومة العراقية ان تعلن بأن الشركات سوف تكون هى الخاسرة اذا اصرت على عدم الاستجابة الى مطالب العراق العادلة .

وما لم تبدل هذه الشركات موقفها التعسفى وتنصاع الى الحق المشروع فان حكومة الثورة المباركة سوف تضطر لمعالجة الامور بما يضمن حق الشعب الذى تحرر بثورة ١٤ تموز المباركة ولن يغمط حقه بعد الثورة الخالدة مطلقا وقد صممت الجمهورية

العراقية الخالدة على الدفاع عن حقوقها وعلى ضمان سلامتها وحريتها والتغلب على الاستعمار وكيد الكائدين ٠

٤ ـ وبالرغم من هذا فقد استؤنفت المفاوضات مرة اخرى بين الجانب العراقى وبين الشركات بناء على طلب من الشركات بأستئنافها وموافقة الجانب العراقى على ذلك غير ان الشركات فى هذه المرة كذلك تجاهلت مطاليب العراق العادلة وتعمدت قطع المفاوضات الامر الذى اضطر وزارة النفط على اصدار بيانها المؤرخ ١٧/١٠/١٩٦١ عن مفاوضات النفط وكما يلى :

اولا ـ كانت هذه الوزارة قد اوضحت فى بيانها الصادر بتاريخ ١٠/٤/١٩٦١ المطاليب العادلة التى تقدم بها الجانب العراقى خلال المفاوضات التى جرت مع ممثلى شركات النفط العاملة فى العراق بعد قيام الثورة المباركة فى ١٤ تموز ١٩٥٨ كما اوضحت بان موقف الشركات التعسفى لم يتبدل وان الشركات تعمدت التسويف والمماطلة بقصد كسب الوقت للتحرى والاستئثار بالمناطق الغنية بالنفط ولتنفيذ اغراضها دون الالتفات لمصلحة الشعب ودون مراعاة وجهات النظر العادلة التى ابداها الجانب العراقى ٠

وبالنظر للتعمد فى اطالة المفاوضات دون جدوى ولموقف الشركات المتعسف الذى يضر بمصلحة العراق ضررا بليغا فقد اخبر سيادة الزعيم الامين عبدالكريم قاسم الشركات بتاريخ ٦/٤/٩٦١ بان الشركات لا يمكنها الاستمرار على التفريط او التلاعب بحقوق الشعب بعد الان وان عليها أن توقف عمليات التحرى والحفر خارج مناطق النفط المستثمرة فعليا حتى يتم التوصل الى اتفاق عادل بين الطرفين يضمن حق الشعب ويوقف الشركات عن الاحتكار والاستغلال غير المشروع ٠

ثانيا ـ وفى شهر حزيران الماضى تقدمت الشركات بطلب لاستئناف المفاوضات واشارت الى انها قد اتخذت الاجراءات اللازمة لتغيير اعضاء وفدها المفاوض وان هذا الوفد سيكون مزودا بصلاحيات واسعة تمكنه من التوصل الى اتفاق مع الحكومة العراقية وحسم المواضيع الموقوفة جميعا وعلى هذا الاساس فقد استؤنفت المفاوضات بين الطرفين بتاريخ ٢٤/٨/٩٦١ وعقدت ثلاثة اجتماعات وقد طلب وفد الشركات فى الاجتماع الثالث المنعقد بتاريخ ٢٨/٨/٩٦١ اعطاءه مهلة تتراوح بين الثلاثة والاربعة اسابيع ليتسنى له العودة الى لندن لدراسة مطاليب الحكومة النهائية مع المعنيين هناك ثم اعداد مذكرات تتضمن شرح وضع الصناعة النفطية تمهيدا لعودة الوفد الى بغداد لاستئناف المفاوضات ثانية مشيرين الى انهم يأملون ان تلبى مذكراتهم طلبات الحكومة ٠

وبتاريخ ٢٨/٩/١٩٦١ استؤنفت المرحلة النهائية من المفاوضات وتقدمت الشركات بمذكراتها التى لم تتضمن سوى ابراز وجهة نظرها فى عدم تلبية طلبات

الحكومة العادلة متذرعة بمعاذير واهية لا يمكن الاخذ بها نظرا لما تضمنته من مغالطات وادعاءات لا تنطلى على المفاوض العراقى الذى صبر طويلا بقصد التوصل الى نتيجـــة عادلة واستخلاص حق الشعب ٠ وبعد ان عقدت ثلاثة اجتماعات فى المفاوضات الاخيرة كان آخرها الاجتماع المنعقد مساء يوم الاربعاء الموافق ١١/١٠/٩٦١ تبين اصرار وفد الشركات على عدم الاستجابة لمطاليب العراق العادلة وبصورة خاصة الامور الرئيسية منها كمساهمة العراق بحصة ٢٠٪ مع الشركات وكزيادة العوائد للعراق من الارباح بأكثر من ٥٠٪ وان الشركة ترى ان التسليم بذلك هو ضرب من المستحيلات كما ترى ان هذين المطلبين الرئيسيين ليسا من الحقوق المشروعةاى ان مشاركة العراق بالحصص مع الشركات وزيادة عوائدالارباح التىتصيب العراق لا يمكن التسليم بها مطلقا مع ان الشركة بذلك تخالف نصوص الاتفاقيات التى تتضمن حق العراق كما هو واضح من نص المادة الثامنة من اتفاقية سان ريمو ١٩٢٠ التى جاء فيهـا تحت عنوان « مـا بين الرافدين » ما يلى « لقد تم الاتفاق بانه فى حالة تكوين شركة نفط خاصة بالشكل المار الذكر فانه سيسمح للحكومة الوطنية او المصالح الاخرى ـ اذا رغبت فى ذلك ـ فى ان تساهم بنسبة ٢٠٪ من المال الخاص بتلك الشركة » ٠ وقد نص على هذه المشاركة كذلك فى طلب أتفـاقية الامتيـازات المعقودة بـين العـراق والشركات المعنية ٠ وان المطلب الثانى (وهو زيادة عوائد العراق من الارباح) اصبح قاعدة اساســية فى الامتيازات التى تعقدها الشركات فى جميع انحاء العالم بالنظر لتطور الزمن ووعى الشعوب ومطالبتها بحقوقها المشروعة ولكن الشركات الاحتكارية تنكر على العراق هذا الحق ايضا وهى ترغب ان تستمر بأساليب المراوغة فى مفاوضاتها وعدم التسليم باى مطلب رئيسى مشروع للعراق الامر الذى تسبب عنه انقطاع هذه المفاوضات وتوقفهـا دون التوصل الى نتيجة مرضية ٠

ثالثا ـ ان الحكومة العراقية تعلن بأنها تتمسك بحق العراق المشروع ولا يمكنها التنازل عن هذا الحق مطلقا وانها ازاء موقف الشركات التعسفى الذى يضر بمصلحة الشعب فى الجمهورية العراقية الخالدة ترى نفسها بعد هذه المفاوضات الطويلة ملزمة بأتخاذ الخطوات الشرعية الكفيلة بضمان مصلحة العراق وفقـا للقوانين دون الاضرار بمصلحة الشركات المقبولة ٠

٥ ـ لقد اعلنت حكومة الثورة مرارا منذ سنة ١٩٥٨ عن حرصها على ضمان سلامة استخراج النفط وتجهيزه للاسواق التى يباع فيها كما اعلنت بأنها فى الوقت نفسه ستعمل على حماية مصالحها القومية العليا واستمرار هذا المرفق الحيوى لمنفعة الاقتصاد الوطنى والدولى معا على اساس المنافع المتبادلة والمتكافئة مع ذوى العلاقة ٠

ونظرا لعدم استجابة الشركات لحق العراق الشرعى العادل عن طريق المفاوضات المباشرة معها ونظرا لاصرارها على التمسك ببنود جائرة هى اشبه بعقود اذعان فرضها الاستعمار والاستغلال على بلادنا عن طريق رجال العهد المباد .

ولهذا فان حكومة الثورة بعد مفاوضات دامت اكثر من ثلاث سنوات ترى نفسها ملزمة بأتباع الطرق الشرعية الاخرى لحماية حق الشعب فى وطنه وفى نفطه وثروته وبطريقة عادلة وبعد ان درست بدقة موضوع المناطق المشمولة بالامتياز قررت ان تبدأ فى هذه المرحلة برفع الغبن والاجحاف الذى يتضمنه هذا الموضوع وقد لاحظت بانه لو سبق ان اتبعت بمقاولات الامتياز الاحكام الاعتيادية المبنية على العدل والتكافؤ بالنص على التنازل عن الاراضى المشمولة بمنطقة الامتياز تدريجيا خلال فترات متعاقبة فان الشركات صاحبة الامتياز بعد أن مر على امتيازاتها مدة طويلة تتراوح بين ٢٣ ـ ٣٦ سنة ما كان لها ان تحتفظ الان بغير المناطق المستثمرة التى يصدر منها النفط فعلا وعليه يجب الاخذ بهذا المبدأ فهو حق شرعى للعراق اذ ان استمرار الشركات على الاحتفاظ بمساحات شاسعة دون ان يجرى التحرى فيها ودون ان يستثمر نفطها فعلا يتضمن غبنا فاحشا يجب ازالته وان للعراق كل الحق بأزالته وذلك بتصحيح وضع المناطق التى للشركات ان تعمل فيها كما لو كانت قد اتبعت بشأنها قواعد التنازل العادلة أى بتحديدها بالمناطق المستثمرة من قبلها والمصدرة للنفط فعلا وهى مناطق تحتوى على احتياطى عظيم من النفط يوءمن للشركات استمرار انتاجها الحالى كما يوءمن لها النمو والتوسع فى هذا الانتاج بنسبة كبيرة جدا ولمدة طويلة .

ولذلك فقد شرع هذا القانون الذى يحقق مطلبا هاما وعادلا من مطاليب ابناء الشعب فى الجمهورية العراقية الخالدة فيما يتعلق بالثروة النفطية دون الاضرار بمصلحة الشركات المقبولة .

رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١

قانون

تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور الموقت وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء ٠

صدق القانون الآتى :ـ

المادة الاولى ـ يراد بالكلمات والعبارات الآتية المعانى المبينة أزاءها :

الشركات : شركة نفط العراق المحدودة وشركة نفط الموصل المحدودة وشركة نفط البصرة المحدودة ٠

المناطق المحدودة : هى الاراضى التى يحق لكل شركة من الشركات القيام فيها بعملياتها ٠

الاراضى : أية ارض مغمورة بالماء أو غير مغمورة ٠

المادة الثانية ـ تكون المنطقة المحدودة لكل شركة من الشركات معينة وفق الجدول الملحق بهذا القانون ٠

المادة الثالثة ـ لحكومة الجمهورية العراقية اذا ارتأت تخصيص اراضى أخرى لتكون احتياطا للشركات على أن لا تزيد على مساحة المنطقة المحدودة لكل شركة ٠

المادة الرابعة ـ تكون الاراضى التى لا يسرى عليها حكم المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون خالية من جميع الحقوق التى ترتبت عليها للشركات وتكون الترتيبات اللازمة لضخ النفط ونقله عبر هذه الاراضى معمولا بها بشرط أن لا يخل ذلك بأى استعمال للارض قانونى أو معقول ٠

المادة الخامسة ـ ١ ـ على الشركات أن تقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون الى الحكومة مجانا جميع المواد والمعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية وجميع المعلومات والامور المتعلقة بالهندسة النفطية الخاصة بالاراضى المشمولة بحكم المادة الرابعة من هذا القانون ٠

٢ ـ اذا امتنعت أية شركة عن تقديم المعلومات المطلوبة بالفقرة الاولى من هذه المادة فتكون ملزمة بتعويض الحكومة عما لحقها من ضرر وما فاتها من كسب نتيجة لهذا التأخير أو بسببه ٠

المادة السادسة ـ ينفذ هذا القانون اعتبارا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ٠

المادة السابعة ـ على الوزراء تنفيذ هذا القانون ٠

كتب ببغداد فى اليوم الثالث من شهر رجب سنة ١٣٨١ المصادف لليوم الحادى عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٦١ ٠

مجلس السيادة

عبد المجيد كمونة
عضــو

رشاد عارف
عضــو

محمد نجيب الربيعى
رئيس مجلس السيادة

هاشم جواد
وزير الخارجية

احمد محمد يحيى
وزير الداخلية
ووكيل وزير الاصلاح الزراعى

اللواء الركن
عبدالكريم قاسم
رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع

محمد عبدالملك الشواف
وزير الصحة

محيى الدين عبد الحميد
وزير الصناعة

حسن الطالبانى
وزير المواصلات
ووكيل وزير الشؤون الاجتماعيــة

ناظم الزهاوى
وزير التجارة
ووكيــل وزير النفط

مظفر حسين جميل
وزير المالية
ووكيل وزير التخطيط

اسماعيل ابراهيم عارف
وزير المعارف
ووكيل وزير الارشاد

باقر الدجيلى
وزير البلديات

رشيد محمود
وزير العدل

حسن رفعت
وزير الاشغال والاسكان

عادل جلال
وزير الزراعــة

الجدول الملحق بقانون تعيين مناطق استثمار النفط رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١

(راجع الخرائط المحفوظة بنسختين لدى وزارتى النفط والدفاع)

التسلسل	الشركة	النقاط التى تعين المنطقة	احداثيات النقاط — العرض (الشمال) ثانية	دقيقة	درجة	الطول (الشرق) ثانية	دقيقة	درجة	المساحة بالكيلو مترات المربعة
	شركة نفط العراق المحدودة								
١	منطقة كركوك	١	٤٧ر١٠	٠١	٣٦	٢٩ر٧٠	٣٩	٤٣	
		٢	٤٨ر٢٠	٥٥	٣٥	٠٠ر٤٠	٤٤	٤٣	
		٣	٢٨ر١٠	٤٥	٣٥	٠٠ر٠٠	٠٠	٤٤	
		٤	٤٦ر٠٠	٣٥	٣٥	٣٤ر٩٠	١٠	٤٤	
		٥	١٨ر٩٠	٣٠	٣٥	١٩ر٦٠	٢٠	٤٤	
		٦	٤٣ر٣٠	٢٢	٣٥	٠٧ر٩٠	٣٠	٤٤	
		٧	١٥ر٧٠	٢٣	٣٥	١٣ر٠٠	٣٢	٤٤	
		٨	٥٨ر٣٠	٣٢	٣٥	٥٣ر٦٠	٢١	٤٤	
		٩	٣٤ر٢٠	٤٢	٣٥	٣٦ر٣٠	٠٦	٤٤	
		١٠	٠٧ر٥٠	٤٨	٣٥	٢٤ر٤٠	٠١	٤٤	
		١١	٥٢ر٣٠	٥٣	٣٥	٢٥ر٦٠	٥٠	٤٣	
		١٢	٢٨ر٨٠	٠٢	٣٦	٣٤ر٤٠	٤١	٤٣	٤٧٨ر٧٥٠
٢	منطقة باى حسن	١٣	٠٢ر٩٠	٤١	٣٥	٢٥ر٧٠	٤٩	٤٣	
		١٤	١١ر٠٠	٣٢	٣٥	٠٣ر٢٠	٠٧	٤٤	
		١٥	٢٩ر٢٠	٣٣	٣٥	٠٧ر٩٠	٠٨	٤٤	
		١٦	٥٨ر٠٠	٣٧	٣٥	٥١ر٠٠	٠٣	٤٤	
		١٧	٥٤ر٤٠	٤١	٣٥	٠٦ر٢٠	٥٧	٤٣	
		١٨	٠٠ر٢٠	٤٣	٣٥	١٢ر٢٠	٥١	٤٣	١٨٢ر٥٠٠
٣	منطقة جمبور	١٩	١٤ر١٠	١٣	٣٥	١٣ر٦٠	٢٦	٤٤	
		٢٠	٥٠ر٨٠	٠٣	٣٥	٥٧ر٠٠	٣٥	٤٤	
		٢١	٤٧ر٣٠	٠٥	٣٥	٣٩ر٢٠	٣٧	٤٤	
		٢٢	١٦ر٢٠	١٤	٣٥	٢٣ر٣٠	٢٨	٤٤	٨٦ر٥٠٠

٤	منطقة عين زالة	١	١٢ر٣٠	٤٢	٣٦	٣٩ر٤٠	٣٢	٤٢	
		٢	٣٠ر٧٨	٤٣	٣٦	٣٩ر٥٠	٤٠	٤٢	
		٣	١٦ر٠٠	٤٥	٣٦	٤٨ر٥٠	٣٩	٤٢	
		٤	٣١ر٦٠	٤٤	٣٦	١٣ر٩٠	٣٢	٤٢	٤٥ر٥٠٠
٥	منطقة بطمه	٥	١٢ر٢٠	٣٧	٣٦	٢١ر٥٠	٣٧	٤٢	
		٦	٤٦ر٥٠	٣٦	٣٦	١٩ر٩٠	٤١	٤٢	
		٧	٠٦ر٠٨	٣٨	٣٦	٣١ر٥٠	٤١	٤٢	
		٨	٤٥ر١٠	٣٨	٣٦	٣٨ر٦٠	٣٧	٤٢	١٦ر٥٠٠

شركة نفط البصرة المحدودة

٦	منطقة الرميلة	١	٢٥ر٦٠	٢٦	٣٠	٠٩ر٣٠	١٦	٤٧	
		٢	٢٧ر٨٠	٢١	٣٠	٠٠ر٠٠	١٥	٤٧	
		٣	٣٠ر٩٠	٠٧	٣٠	٤٧ر٨٠	٢٠	٤٧	
		٤	٥٠ر٠٠	٠٧	٣٠	١٧ر٤٠	٢٨	٤٧	
		٥	٠٣ر٠٠	١٢	٣٠	٣٠ر٦٠	٢٨	٤٧	
		٦	٣٠ر٧٠	٢٠	٣٠	٢٦ر٦٠	٢٦	٤٧	
		٧	٥٦ر١٠	٢٥	٣٠	١٢ر٧٠	٢٥	٤٧	٥٦٨ر٢٥٠
٧	منطقة الزبير	٨	١٧ر١٠	٣١	٣٠	٠٨ر٥٠	٣١	٤٧	
		٩	٤٩ر٩٠	٢٧	٣٠	٢٢ر٣٠	٣٢	٤٧	
		١٠	٤٢ر٩٠	٢٦	٣٠	٤١ر٩٠	٣٢	٤٧	
		١١	٢٤ر١٠	١٧	٣٠	١٠ر٢٠	٣٩	٤٧	
		١٢	٢٤ر١٠	٠٧	٣٠	٤٥ر٣٠	٤١	٤٧	
		١٣	٣٦ر٥٠	٠٧	٣٠	١٨ر٢٠	٤٩	٤٧	
		١٤	٥٩ر٢٠	١٢	٣٠	٠٩ر٩٠	٥١	٤٧	
		١٥	٢٩ر٨٠	٢٤	٣٠	٠٨ر٠٠	٤١	٤٧	
		١٦	١٧ر٨٠	٢٨	٣٠	٠٧ر٨٠	٣٩	٤٧	
		١٧	١٠ر٩٠	٣١	٣٠	٤١ر٣٠	٣٨	٤٧	٥٥٩ر٧٥٠

صدر عن وزارة النفط
في الجمهورية العراقية - بغداد



رمز ثورة ١٤ تموز